



دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	لعبة الأرقام في إطار نظرية المحاسبة
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	أبو طالب، يحيى محمد
المجلد/العدد:	مج20, ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	21 - 9
رقم MD:	795613
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المحاسبة الدولية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/795613

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإنفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علماً أن جميع حقوق النشر محفوظة.
يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي
وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الإلكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

لعبة الأرقام فى إطار نظرية المحاسبة

الأستاذ الدكتور

يحيى محمد أبو طالب

أستاذ المحاسبة المالية

كلية التجارة - جامعة عين شمس

لعبة الأرقام فى إطار نظرية المحاسبة

الأستاذ الدكتور / يحيى محمد أبو طالب

أستاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة جامعة عين شمس

مقدمة:

تتكون نظرية المحاسبة من مجموعة من الفروض المحاسبية الأساسية، والتي تلقى قبولاً عاماً، وبالتالي لا يتم الإفصاح عنها لأفترض تطبيقها والالتزام بها عند إعداد وعرض القوائم المالية الختامية، وتنقسم هذه الفروض من وجهة نظري إلى:-

أولاً: الفروض العامة:

- ١- فرض الوحدة المحاسبية.
- ٢- فرض القيد المزدوج ومعادلة المركز المالي.
- ٣- فرض التكلفة التاريخية.
- ٤- فرض الفترة المالية (السنوية).
- ٥- فرض المقابلة بين الإيرادات والمصروفات، والمحافظة على راس المال سليماً.

٦- فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد

ثانياً: الفروض المهنية:

- ١- فرض الاستمرار.
- ٢- فرض الاستحقاق.
- ٣- فرض الثبات.

وكل من هذه الفروض سواء العامة أو المهنية، تعبر عن بديهيات منطقية، فهي تؤخذ كحقيقة مسلم بها، مثل القوانين الطبيعية التي تشكل نظريات العلوم الطبيعية مثل الكيمياء والعلوم التجريبية الأخرى مثل الصيدلة والطب،

وبالتالي فهي تعبر عن قضايا أولية لا تستنبط من غيرها، ولكنها تؤخذ لتأكيد التطبيقات لاستنتاجات تالية.

وقد تم تقسيم الفروض المحاسبية الأساسية، التي فروض عامة وفروض مهنية من وجهة نظري ، نتيجة تأكيد معايير التقارير المالية الدولية، ومن قبلها معايير المحاسبة الدولية، منان الفروض المحاسبية هي كلاً من، فرض الاستمرار وفرض الاستحقاق وفرض الثبات، ولم تذكر الفروض العامة لأفتراض الاتفاق عليها بشكل عام.

ويرجع هذا إلى اختيارات ذات أهمية نسبية للفروض المحاسبية المهنية من وجهة نظر لجنة محاسبية مهنية، حيث ترجع أهمية هذه الفروض التي ارتباطها بالأفصاح المحاسبي مباشرة، وهو ما تركز عليه معظم الجمعيات المهنية عند إصدارها للمعايير المحاسبية.

هذا هو القسم الأول من نظرية المحاسبة، أما القسم الثاني، فيتمثل في مجموعة من السياسات المحاسبية المتغيرة والمتجددة دائماً، حيث تلازم وتساير المتغيرات وظروف العمل المهني ، مع الأخذ في الاعتبار الأشكال القانونية وطبيعة الأنشطة، وهنا يمكن تعريف السياسات المحاسبية، بأنها مجموعة من (القواعد ، الاسس ، المبادئ ، المصطلحات ، العرف المحاسبي و الممارسات المهنية)، ولذلك تمثل السياسات المحاسبية منطقة الاختلاف في التطبيق المحاسبي، فهي تتفق مع تفسير النظرية في العلوم الاجتماعية، بأنها المعرفة المصنفة التي يختلف عنها بين رأي وآخر، حيث تختلف السياسات المحاسبية من نشاط إلى آخر ومن وقت إلى آخر وايضاً من محاسب إلى آخر، نتيجة وجود سياسات محاسبية مختلفة للموضوع المحاسبي الواحد، وهذا ليس عيباً في طبيعة السياسات المحاسبية، كما يعتقد البعض، بل يعتبر هذا من طبيعة نظرية المحاسبة، ومن هنا ظهرت المعايير المحاسبية الدولية والمحلية لتشكل إطار محاسبي منظم للسياسات المحاسبية، والأفصاح عن اختيار تطبيقها، وكما هو معروف، تصدر المعايير المحاسبية من لجنة دولية مهنية، أو جمعية مهنية أو حتى جهة حكومية كما هو الحال في مصر، حيث تقوم وزارة الاستثمار

بإصدار المعايير المحاسبية المصرية المطابقة للمعايير الدولية، ولذلك تلتزم الشركات والمؤسسات والمنشآت والبنوك والهيئات وغيرها بتطبيق هذه المعايير عند إعدادها وعرضها للقوائم المالية الختامية، وتقديمها لمستخدمي القوائم المالية من الاطراف الخارجية علي اختلاف أوضاعهم، وذلك بهدف مساعدتهم في تحسين وترشيد اتخاذ قراراتهم المالية والأقتصادية.

تتكامل الفروض والسياسات المحاسبية التي تشكل نظرية المحاسبة من ناحية والتطبيق المحاسبي المهني من ناحية اخري، حيث تمثل الفروض منطقة الاتفاق المتفق عليها وبالتالي لاحتاج الي إفصاح محاسبي عند الالتزام بها في المجال التطبيقي و السياسات المحاسبية التي تم وضعها في إطار المعايير المحاسبية والتي تمثل منطقة الاختلاف في الفكر والتطبيق المحاسبي والتي يجب الإفصاح عنها، مع ملاحظة ان عدم تطبيق فرض من الفروض المحاسبية، كفرض الاستمرار مثلاً، في هذه الحالة لا بد من الإفصاح المحاسبي عن ظروف وملاسات أسباب عدم التطبيق.

يصل التكمال في نظرية المحاسبة الي أعلى درجاته، حيث يفترض ان يكون مستخدمي القوائم المالية الختامية مدركين ومتأكدين من الالتزام بالفروض المحاسبية دون الحاجة الي افصاح محاسبي، وايضاً علي علم ومعرفة بالسياسات المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها من مجموعة السياسات المحاسبية التي أقرتها المعايير المحاسبية نتيجة الإفصاح عن السياسات التي تم تطبيقها واختيارها، وبالتالي يمكنهم الوصول إلي افضل درجات المعرفة بالفروض والسياسات التي بنيت عليها القوائم المالية الختامية، فالإفصاح المحاسبي في السياسات المحاسبية يرفعها الي مستوي الفروض المحاسبية الي الدرجة التي يمكن القول انه يمثل القاعدة الذهبية للنظرية المحاسبية.

نصائح نظرية المحاسبة بين الجد واللعب:

سبق التأكيد علي اختلاف تطبيق السياسات المحاسبية من منشأة الي اخري، ومن وقت الي آخر، لذلك لا بد من الإفصاح عن السياسات المحاسبية

المتبعة عند إعداد وعرض القوائم المالية الختامية، حتى يستطيع مستخدمي هذه القوائم سواء من داخل المنشأة أو خارجها كالبنوك والمؤسسات والهيئات، ومصحة الضرائب والمصالح الحكومية الأخرى، بالإضافة التي أسواق راس المال، وهيئات الاستثمار والمقرضين والمستثمرون الحاليون والمرقبون وحتى العملاء والموردون وإيضاً المحللون الماليون والاحصائيون، كل هذه الأطراف، من التعرف علي المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية بصورة كاملة وسليمة وبالتالي يمكننا من اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية الرشيدة. ونظراً لاختلاف السياسات المحاسبية المتبعة للموضوع المحاسبي الواحد، مثلاً تسعير وتقييم المخزون في نهاية السنة المالية)، لذلك ينبغي سلامة حسن التقدير عند اختيار تلك السياسات باختيار السياسة التي تعد أكثر ملاءمة عند إعداد وعرض القوائم المالية الختامية، وهنا توجد ثلاثة نصائح أو اعتبارات تحكم اختيار السياسات المحاسبية المناسبة، وهي ترجع الي اختيارات إدارة المنشأة، هذه النصائح التي تتدخل في اختيار السياسات المحاسبية، تتمثل في كل من:-

١- الحيطة والحذر (التحفظ).

٢- الحقيقة قبل الشكل.

٣- الأهمية النسبية.

مع التأكد علي أن هذه النصائح لاتمثل سياسات محاسبية، وإنما تمثل نصائح وإرشادات تساعد في اختيار السياسات المحاسبية التي تراها إدارة المنشأة أكثر ملاءمة عند إعداد وعرض القوائم المالية، وفيمايلي نناقش هذه النصائح الثلاثة والتي تجعل القوائم المالية الختامية بين الجد واللعب، أي بين قوائم مالية سليمة أو قوائم مالية مضللة، هذا هو المقصود بين (الجد واللعب)، وسوف نقسم هذه النصائح أو الاعتبارات إلي نصائح متعلقة باختيار السياسات المحاسبية، ونصائح أخرى متعلقة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية، كما أننا نكرر ان هذه النصائح أو الاعتبارات التي ينبغي ان تؤخذ في الاعتبار عند دراسة وتطبيق نظرية المحاسبة، أما تتعلق اساساً باختيار السياسات المحاسبية.

أولاً: نصاب نظرية المحاسبة المتعلقة باختيار السياسات المحاسبية بين الجد واللعب:

هذه النصاب مرتبطة باختيار السياسات المحاسبية التي تختارها الإدارة من بين عدة سياسات محاسبية متاحة، تؤخذ من داخل المعايير المحاسبية الصادرة والمعمول بها، ويتم الإفصاح عن هذا الاختيار، وأري ان هذه النصاب أو الاعتبارات تؤثر بشكل كبير، إما في مصداقية أو ضلالة القوائم المالية، والتي أعبر عنها في هذا البحث بين (الجد واللعب)، أي ان هذه النصاب تلعب بالنظرية المحاسبية، اما تجاه المصداقية أي (الجد)، او الضلالة أي (اللعب)، وفيمايلي نتناول هذه النصاب الثلاثة.

النصيحة الأولى (الحيلة والحذر أو التحفظ):

ترتبط هذه النصيحة مباشرة علي خلاف باقي النصاب بكل من الفروض والسياسات المحاسبية بالرغم اني أكدت علي ارتباط هذه النصاب بالسياسات المحاسبية، إلا هذه النصيحة التي أجد انها مرتبطة بكل من الفروض والسياسات المحاسبية. فحيث يلتزم المحاسبون بفرض الاستمرار عند إعداد القوائم المالية، علي أساس ان المنشأة تولد لكي تستمر، أي انها مستمرة في نشاطها من فترة الي اخري، وعلي العكس من فرض الاستمرار، نجد فرض الفترة السنوية، حيث الزمت الضرورات العملية والمنطقية، تقسيم حياة المنشأة الي فترات محاسبية سنوية، يتم في نهايتها تحديد مركزها المالي ونتائج نشاطها، بالإضافة الي التمسك بكل من فرض التكلفة التاريخية وثبات القوة الشرائية لوحد النقد بهدف المحافظة علي راس المال سليماً عند توزيع الربح، هناك اتجاهات حديثة تخالف تطبيق هذين الفرضين، مثل هذه الفروض التي تحكم نظرية المحاسبة والتي

يلتزم بها المحاسبون عند اعدادهم وعرضهم للقوائم المالية الختامية، فهل تؤدي الي قوائم مالية سليمة ؟ ويكون الجواب دائماً أن نتيجة النشاط الحقيقي لا يمكن التعرف عليها الا عند التصفية الفعلية لأعمال المنشأة.

ونظراً لان العمل المحاسبي يتجه نحو الأخذ بنصيحة أو اعتبار الحيطة والحذر (التحفظ) عند إعداد وعرض القوائم المالية، وليس سياسة التحفظ، فهي ليست سياسة كما سبق وأن أشرت، والتي تقضي بأخذ القيمة الأقل عند تقييم الأصول، وتقضي أيضاً بعدم أخذ الأرباح المتوقعة في الحسبان، مع الاحتياط للخسائر والالتزامات المتوقعة عن طريق تكوين المخصصات الكافية لمواجهةها، مع تحميل مقابل هذه المخصصات علي حسابات النتيجة كعبء علي الإيرادات، فظهور حسابات المخصصات علي اختلاف أنواعها في القوائم المالية يمثل نتيجة طبيعية لنصيحة أو اعتبار الحيطة والحذر، حيث تكون هذه المخصصات عادة لمواجهة خسائر أو التزامات متوقعة أو مؤكدة الحدوث ولكنها غير معلومة المقدار بدقة، ومن أمثلة ذلك مخصصات الإهلاك ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وكذلك مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية، وغير ذلك من المخصصات.

وعلي الرغم من أهمية هذه النصيحة أو الاعتبار، الذي يرشد ويحكم في اختيار السياسات المحاسبية، الا ان المغالاة في تطبيقه يؤدي الي خلق احتياطات سرية، ويتعارض في كثير من الحالات مع فرض المقابلة السليمة بين الإيرادات والمصروفات، وهذه النصيحة تمثل خطراً علي نظرية المحاسبة، اذ من شأنها ان تحطم اهداف هذه النظرية، فقد يصل الحال باستخدام هذه النصيحة ان تنقلب نتائج النشاط من الخسائر الي الربح والعكس، والامثلة علي ذلك كثيرة، خصوصاً في مجالات التقييم والاعتراف بالإيرادات، وهذا ما يؤدي بي الي ان هذه النصيحة تؤثر في تحقيق اهداف نظرية المحاسبة بين (الجد واللعب)، ان بين تقديم قوائم مالية سليمة أو مضللة.

كذلك تتعرض هذه النصيحة الي مجموعة من الانتقادات والتي من امثلتها تجاهل الإيرادات التي تنتج عن الإنتاج أو الحيازة التي لم تصل بعد الي مرحلة

البيع، مما يهدر أحد أهم فروض نظرية المحاسبية، وهو فرض المقابلة السليمة بين الإيرادات والمصروفات، حيث يؤدي هذا الي التلاعب في نتائج النشاط بين (الجد واللعب) او يؤدي الي تداخل نتائج القوائم المالية بعضها مع البعض الاخر، وبالتالي عجز القوائم المالية عن التعبير السليم عن نتائج الاعمال بين (الجد واللعب).

من هنا فإن نصيحة أو اعتبار الحيطه والحذر، تلعب دوراً كبيراً في فروض وسياسات النظرية المحاسبية، مع التأكيد علي أهمية هذه النصيحة واستحالة تجاهلها الا ان الاستخدام الموضوعي لها يجعل نظرية المحاسبة أقرب ما تكون الي (الجد) وابتعد ماتكون عن (اللعب).

النصيحة الثانية: (الحقيقة قبل الشكل أم الشكل قبل الحقيقة):

هذه لاتعدو نصيحة بقدر ماهي ضرورة للعمل المحاسبي، وبصفة خاصة عند ارتباطها بمنطقة الإفصاح المحاسبي، لأنها تختار بين حقيقة وجوهر البند المحاسبي ووضعه في شكله القانوني، أي بين (الجد واللعب).

وعندها ظهرت هذه النصيحة أو الارشاد المحاسبي، استغرب البعض في معناها ومضمونها وأهميتها في العمل المحاسبي، كما اطلق عليها البعض مصطلحات متعددة، منها (الجوهر قبل الشكل) او (الذهب قبل الفضة)، وأري ان نطلق علي هذه النصيحة (الحقيقة و الشكل)، وليس (الحقيقة قبل الشكل)، حيث نلتزم عند إعداد وعرض القوائم المالية الختامية بالقوانين واللوائح والمعايير المحاسبية، وفي نفس الوقت لا نغفل الجوهر الحقيقي والاقتصادي للبند المحاسبي، أي تأثير هذه النصيحة علي نظرية المحاسبة بين (الجد واللعب)، وأوضح مثال علي ذلك، معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) عن نشاط التأجير التمويلي، والذي يلزم المستأجر بمعالجة عملية التأجير التمويلي باعتبارها مجرد عقد إيجار، ولذلك يظهر قسط التأجير في قائمة الدخل ولا يظهر أي اثر لهذه العملية في قائمة المركز المالي، هذا يعد التزام بالشكل القانوني، أي شكل العقد، بينما جوهر عملية التأجير التمويلي هي عملية بيع وشراء،

حيث عادة ما ينص في العقد على بيع الأصل المستأجر في نهاية فترة العقد للمستأجر، مقابل مبلغ رمزي.

تضطر بعض المؤسسات والشركات، عند اعدادها وعرضها لقوائمها المالية الختامية، الالتزام بالنماذج القانونية لاشكال القوائم المالية بالرغم من أنها قد لا تلبي احتياجات هذه المؤسسات والشركات من المعلومات والبيانات المحاسبية. من هنا نجد ان هذه النصيحة، تلعب دوراً هاماً في نظرية المحاسبة أي بين (الجد واللعب)، حيث يؤدي الأخذ بها الي قوائم مالية ختامية اذا التزمت بالشكل القانوني دون الجوهر أو العكس، أي بين (الجد واللعب). من هنا نري ضرورة ان يتم اعداد وعرض القوائم المالية الختامية بحسب شكلها القانوني وجوهرها الاقتصادي معاً، وليس الحقيقة قبل الشكل، بل الشكل والحقيقة.

النصيحة الثالثة (الأهمية النسبية او النسبية) .

هذه النصيحة مرتبطة بالافصاح المحاسبي في القوائم المالية مباشرة، فالسياسات المحاسبية، وبصفة خاصة ما ورد في المعيار المحاسبي المصري (الدولي) الأول، وموضوعه عرض القوائم المالية، يتناول طريقة عرض البنود المحاسبية في القوائم المالية وفقاً لنصيحة او اعتبار الأهمية النسبية، وتقع هذه النصيحة ايضاً بين (الجد واللعب). فإما ان يكون للبند المحاسبي أهمية نسبية فيفرد له بند خاص في القوائم المالية من وجهة نظر إدارة المنشأة، وهو ما يسمى الأفراد المحاسبي، أو لا يكون للبند أهمية نسبية في ذاته فيجمع مع بنود اخرى.

لذلك تنحصر هذه النصيحة علي ضرورة ايجاد مقياس مناسب للأهمية النسبية للبنود المحاسبية بعضها مع بعض، حيث لا يوجد اتفاق علمي أو عملي علي مقياس فني ومحدد محاسبي للأهمية النسبية، افراد او جمع للبنود المحاسبية المختلفة، فالبنود المحاسبية الواردة في القوائم المالية الختامية ماهي الا رد فعل علي مايرد في السجلات والدفاتر المحاسبية، وهي تختلف في

معالجتها المحاسبية من منشأة الى اخر، ومن وقت الي اخر حتى في ظل وجود معايير محاسبية، مما يضع الفروض والسياسات المحاسبية وبالتالي نظرية المحاسبية بين (الجد و اللعب)، ومع هذا توجد مؤشرات محاسبية وغير محاسبية تؤخذ في الاعتبار عند تطبيق هذه النصيحة بهدف الوصول الي إيجاد مقياس مناسب للاهمية النسبية، ومن هذه المؤشرات التي تؤخذ في الاعتبار عند تطبيق نصيحة الاهمية النسبية مايلي:-

- ١- هل زيادة قيمة مصروف معين عند حد ما يدل علي اهميته النسبية؟
 - ٢- هل نوع وطبيعة المصروف يعتبر ذو اهمية نسبية؟
 - ٣- هل توقيت نشأة البند المحاسبي ذو اهمية نسبية؟
 - ٤- هل زيادة ايراد بند معين، حتي ولو كان ايراد ثانوي، يدل علي اهميته النسبية؟
 - ٥- هل نوع وطبيعة وتوقيت الايراد، يعتبر ذو اهمية نسبية؟
 - ٦- هل زيادة قيمة الاصل يدل علي اهميته النسبية، ام أن نوع الاصل اكثر اهمية نسبية؟
 - ٧- هل توقيت نشأة الالتزام (الخصوم) تدل علي اهميته النسبية، ام قيمة الالتزام ذاته؟
 - ٨- هل صدور بعض القوانين والقرارات واللوائح تدل علي اهميتها النسبية والي اي مدي يمكن الافصاح عنها ؟
 - ٩- الي اي مدي تؤثر نصيحة الاهمية النسبية في الافصاح المحاسبي، هل في متن القوائم المالية، ام في قائمة الايضاحات المتممة لها.
- وهكذا توجد الكثير من القضايا المحاسبية والمؤشرات والبنود والمعالجات المحاسبية التي تحتاج الي تدخل نصيحة الاهمية النسبية، حيث تلعب هذه النصيحة في جعل القوائم المالية الختامية تقع بين (الجد و اللعب).
- ونظراً لعدم وجود مقياس علمي صريح ومحدد للاهمية النسبية كما سبق وأشرنا، لذلك نري ان جميع البنود بصفة عامة ذات اهمية نسبية، خصوصاً اذا عقدنا مقارنة هادفة بين هذه البنود. وفي رأي يجب الا تؤثر نصيحة الاهمية

النسبية علي العمل المحاسبي بشكل مباشر، حيث تتوقف الاهمية النسبية في النهاية علي التقدير الشخصي للمحاسبين، الا ان هذا التقدير تحكمه فروض وسياسات نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية وقواعد السلوك المهني.

كل هذه الاعتبارات التي اوضعتها بشأن نصيحة الاخذ بالاهمية النسبية في العمل المحاسبي او التخلي عنها تجعل القوائم المالية الختامية في النهاية بين (الجد و اللعب). وهكذا تلعب نصائح نظرية المحاسبة الثلاثة دوراً رئيساً في الاطار الفكري لنظرية المحاسبة ، وكذلك في مجالات التطبيق المهني من خلال المعايير المحاسبية، فالهدف من نظرية المحاسبة (الفروض والسياسات المحاسبية) ومجال تطبيقها المهني من خلال اصدار المعايير المحاسبية الدولية او المحلية هو اعداد وتقديم وعرض قوائم مالية ختامية سليمة، تساعد كل الاطراف المستفيدة منها في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، فالنصائح الثلاثة (الحيطة والحذر و الحقيقة قبل الشكل ، والاهمية النسبية)، تؤثر علي محتويات القوائم المالية الختامية، اما جعلها سليمة (الجد) او مضللة (اللعب)، من هنا لابد من الاهتمام، في تطبيق هذه النصائح الثلاثة ومعرفة أثرها في المجال التطبيقي ووضع اطار منظم لها يحكمها في التطبيق المحاسبي، ويضع لها مقاييس علمية ومهنية، فهذه النصائح الثلاثة تمثل ميزان نظرية المحاسبة بين (الجد واللعب).

ثانياً: نصائح نظرية المحاسبة المتعلقة بخصائص المعلومات المحاسبية بين الجد واللعب.

بالرغم من تعدد خصائص المعلومات المحاسبية، حيث لا يوجد لها حتي الآن إطار شامل جامع لها محدد متفق عليه، الا ان اهم هذه الخصائص المرتبطة بالنصائح الثلاثة بنظرية المحاسبة (الحيطة والحذر ، الحقيقة قبل الشكل، الاهمية النسبية)، تلعب دوراً رئيساً في اعداد وتقديم قوائم مالية ختامية سليمة (الجد) او قوائم مالية مضللة (اللعب)، حيث يمكن التلاعب عند

إعداد القوائم المالية الختامية عن طريق تفسير خصائص المعلومات المحاسبية، مما يؤثر علي مصداقية القوائم المالية، ومن أمثلة هذه الخصائص تأثير كلا من المصداقية والامتانة وتطبيقاتها في تقديم قوائم مالية ختامية سليمة او مضللآبين (الجد والعب)، كما تساعد القابلية للمقارنة والتحقق والقابلية للفهم والتوقيت المناسب لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة و مؤثرة، كل هذا يجعل القوائم المالية الختامية تقع بين (الجد والعب)، مما يؤثر علي سلامة اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية، وهذه الخصائص وعلاقتها بنصائح نظرية المحاسبة تحتاج الي دراسة مستقلة.

ختاماً، تلعب كل من نصائح نظرية المحاسبة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية دوراً رئيسياً في تقديم سليم أو مضلل للقوائم المالية بين (الجد والعب)، وبالتالي لابد من الاهتمام بهذه النصائح والخصائص، لانها تؤثر علي تطبيق المعايير المحاسبية وبالتالي علي مصداقية واهداف العمل المحاسبي، كما يجب أن تكون هذه النصائح والخصائص موضوع اهتمام من الباحثين والمهتمين لكي نساهم في تطوير النظرية المحاسبية، حيث ما تزال هذه النظرية تحمل الكثير من الاسرار، فهي لم تبوح حتي الان بمعظم اسرارها.

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

PHILOSOPHY DEPARTMENT

PHILOSOPHY 101

LECTURE NOTES

BY [Name]

DATE [Date]

TOPIC [Topic]

SECTION [Section]

LECTURER [Lecturer]

LECTURE [Lecture]

DATE [Date]

TOPIC [Topic]

SECTION [Section]

LECTURER [Lecturer]

LECTURE [Lecture]